مستقبل الإصلاح السياسي في مصر: الواقع والطموح

ميثاق خير الله جلود
مدرس مساعد/قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

مستخلص البحث

تعد قضية الإصلاح في مصر مسألة ملحة كما هو الحال في باقي أقطار الوطن العربي، وفي هذا الإطار شهدت مصر في السنوات الثلاث الماضية تغيرات سياسية جوهرية، فقد شهدت مصر بعد العام ٢٠٠٥ تعديل(٣٤) مادة من الدستور، أهمها تعديل المادة(٧٦)، الخاصة بترشيح أكثر من مرشح لتولي منصب الرئاسة، وفيما يخص الانتخابات التشريعية فقد أرخت هذه الانتخابات لمرحلة جديدة فالحزب الحاكم المحتكر للأغلبية البرلمانية لم يحصل مرشحوه الرسميون الا على (٣٣،٥ %) من مقاعد البرلمان بينما حصل مرشحوا الإخوان المسلمين على حوالي (٢٢%) من مقاعد البرلمان مسجلين بذلك سابقة مهمة في الحياة السياسية المصرية. يتمحور الجدل الدائر حول مستقبل الإصلاح السياسي فى مصر حول الحزب الحاكم وخططه للتجديد والإصلاح لكننا نجد أن الكثير من هذا الجدل قد فقد محتواه.

مقدمة

تعد قضية الإصلاح في مصر مسألة ملحة كما هو الحال في باقي أقطار الوطن العربي، فالإصلاح يوازي التقدم ويفضي الى التغيير نحو الأفضل، خاصة

وان العالم يتطور والفواصل بين دوله أصبحت شبه معدومة، فلم تعد التقليدية والجمود وكبت الإبداع والحريات تتلائم مع متطلبات العصر.

لقد شهدت مصر في السنوات الثلاث الماضية تغيرات سياسية جوهرية، ولاسيما موضوع ترشيح اكثر من مرشح لتولي منصب الرئاسة، فضلا عن الحراك السياسي النشط الذي بدا ياخذ مداه، فجاء هذا البحث كمحاولة لتوثيق هذه التغيرات ومناقشتها، والتطرق الى مقومات الإصلاح في مصر، واستشراف مستقبله على المدى القريب، فكان لابد من فهم طبيعة النظام الحاكم من خلال التطرق الى خلفية النظام المصري وتجربته البرلمانية الرائدة في الوطن العربي، فضلا عن مظاهر الاصلاح التي اخذت مداها في السنوات القليلة الماضية، وقد تم ذلك في عدة محاور هي:

١_طبيعة نظام الحكم

٢_التغيرات التي شهدتها مصر بهدف الإصلاح السياسي

٣_مظاهرالاصلاح والتغيير

٤_رؤى الاصلاح بين الحزب الحاكم والمعارضة

٥_مستقبل الإصلاح السياسي في مصر

توطئة:

بعد احداث ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومارافقها من تغيرات على مستوى العالم، القت بظلالها على المنطقة العربية، التي بدات تتعرض الى ضغوط خارجية مطالبة بالاصلاح اضيفت الى الاصوات الداخلية، كانت مصر من الدول التي استجابت نوعا ما الى هذه الضغوط، واخذت تتحرك على مستويات عدة باتجاهات متباينة[١]، فقد أخذت الولايات المتحدة تدفع دول المنطقة الى الاصلاح

دفعا فأصبحنا لانسمع خطابا للرئيس الامريكي الا ويتحدث فيه عن الاصلاح في المنطقة العربية ولاسيما مصر[٢]، المرتبطة بالولايات المتحدة ارتباطا وثيقا بسبب المساعدات التي تقدمها سنويا لمصر، والتي تمارس من خلالها ضغطا على الحكومة المصرية، فضلا عن تقديم الدعم للاصوات التي تطالب بالاصلاح كأيمن نور(زعيم حزب الغد) الذي طالبت بالإفراج عنه عندما اعتقلته السلطات المصرية[٣].

لقد وضعت تعريفات عدة للاصلاح السياسي، فقد عرفه قاموس اكسفورد بانه" تعديل او تبديل نحو الافضل في حالة الاشياء التي تعاني من النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة او الجائرة...والتغيير نحو الافضل"[٤].

وعندما نتحدث عن الاصلاح السياسي في بلد ما لابد من وضع اطر محددة لعملية الاصلاح، وفي هذا الصدد نسترشد بتلخيص رؤية المؤتمرالذي عقدته مؤسسات المجتمع المدني في الاسكندرية خلال المدة ١٢_١٤_اذار/مارس ٢٠٠٤ الذي لخص عملية الاصلاح "بالخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما، وبناء نظم تعددية".وعندما نتحدث عن نظم تعددية، وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحداً(اي إصلاح بإطاره العام) والمقصود بالنظام التعددي،هو ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العليا والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب، من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطة، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء

المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية، و حرية الصحافة ووسائل الإعلام، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة،والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه، وإلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها، لأنها تنتقص من النظام السياسي(٥).

١_طبيعة نظام الحكم:

من المتعذر تصنيف النظام السياسي المصري ضمن الانظمة الشمولية، على الرغم من كونه ينطوي على العديد من سمات الأنظمة الشمولية، كما لا يمكن ان نعده في الوقت نفسه نظاما رئاسيا أو برلمانيا أو مختلطا، على الرغم من أنه يحتوي على بعض سمات التعددية، وفي سياق كهذا تبدو المصطلحات الأقرب دقة في توصيف النظام المصري أنه "شبه شمولي" و "شبه تعددي"، وربما كان أهم ما يلفت النظر في خصائص النظام المصري الحالي والذي أفرزته ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ ليحل محل النظام "شبه الليبرالي" الذي ولد مع ثورة الشعب عام ١٩١٩،أن ركائزه ومقوماته السياسية الأساسية ظلت كما هي دون تغيير، على الرغم من التحولات الهائلة التي طرأت على بنية المجتمع المصري، وعلى مجمل السياسات والتوجهات الفكرية والأيديولوجية، التي تبنتها ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ على كافة الأصعدة، الداخلية والخارجية (٦).

أن من يريد العثور على قاسم مشترك يشكل محور التوصيف الدقيق للنظام المصري، فلا بد وأن يدور حول سمته أو خاصيته "الشخصية" أو "الفردية"؛ فالنظام كله يتمحور حول شخص واحد، هو رئيس الجمهورية، يجمع في يده

اغلب الصلاحيات والسلطات، وبوسع هذا الحاكم الفرد أن يقرر على الدوام كل شيء، بما في ذلك تغيير بنية النظام نفسه، وفيما عدا ذلك اختلفت توجهات النظام باختلاف شخصية الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر منذ ثورة ١٩٥٢ اختلافا جوهريا، ومع ذلك فبوسع الباحث المدقق أن يرصد اختلافا أساسيا بين شكل وطبيعة النظام السياسي الذي أرسته ثورة يوليو قبل وبعد،الرئيس محمد انور السادات(١٩٧٠-١٩٨١)[٧].

لقد عرفت مصر الحياة النيابية بدءاً من عام١٨٢٩ ، بتكوين " مجلس المشورة" الذي تألف من(١٥٦) عضواً منهم (٣٣) من كبار الموظفين وعلماء الدين و(٢٤) من موظفي الأقاليم و(٩٩) من كبار أعيان البلاد، وقد كانت طبيعة هذا المجلس استشارية، اما أول دستور في مصر فقد صدر في ٧_ شباط/فبراير ١٨٨٢ من خمسين مادة، واعتبر صدوره مناسبة وطنية احتفلت بها البلاد سنويا، وعرف باسم "دستورالثورة العرابية"[٨]. وبعد ان نجحت ثورة ١٩١٩ اجبر البريطانيون على منح مصر استقلالاً منقوصاً، حوّله المصريون بسرعة إلى إنجاز سياسي، بصدور دستور عام ١٩٢٣ الذي دخلت به مصر مرحلة جديدة من مراحل التجربة السياسية استمرت حتى عام ١٩٥٣ حين طرح على الشعب المصري عقد اجتماعي جديد يتمّ بموجبه تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتحقيق حلم الوحدة العربية مقابل تعطيل الحياة النيابية إلى حين، وقد رحّب الشعب بذلك العقد الاجتماعي الجديد[٩].

ففي المرحلة الناصرية (١٩٥٣_١٩٧٠) صدرت دساتير مؤقتة متعددة عبر كل منها عن مرحلة مختلفة من مراحل تطور الثورة، فالإعلان الدستوري المؤقت الصادر عام ١٩٥٣، والذي استمر العمل به حتى عام ١٩٥٦، عبر عن مرحلة التحول من نظام الحكم (الملكي _البرلماني) إلى نظام الحكم

(الجمهوري_الرئاسي)، وكان يفترض أن يقنن دستور ١٩٥٦ ويصبح دستورا دائما، غير أن دخول مصر في وحدة مع سوريا استدعى إدخال تغييرات جوهرية على هذا الدستور، مما تطلب إصدار دستور جديد عام ١٩٥٨ يمكن أن نطلق عليه دستور الوحدة، وبعد فشل الوحدة من ناحية، وصدور القوانين الاشتراكية من ناحية أخرى، فرض إدخال تعديلات دستورية جديدة، وهو ما برر إصدار دستور جديد مؤقت عام ١٩٦٤[١٠].

وبعد هزيمة ١٩٦٧، بدا الشعب المصري يطالب بعودة الحياة النيابية، فخرجت مظاهرات للطلاب في عام ١٩٦٨ مما اضطرّ الرئيس جمال عبد الناصرإلى إعادة التعهّد بالعودة إلى الحياة النيابية في بيان ٣٠_اذار/ مارس، ولكن لم يتحقق ذلك الوعد[١١]وتم تاجيله من أجل إحداث تغيير جوهري في نظام الحكم، رغم اقتناع الرئيس الكامل بضرورته، إلى ما بعد معركة "إزالة آثار العدوان" التي كان منهمكا بالكامل في الإعداد لها، ثم وافته المنية قبل أن ينجز أيا من الهدفين؛ التحرير والحياة النيابية. وفي سياق الصراع المحتدم على السلطة بين السادات وخصومه، والذي حسمه الأول لصالحه[١٢]، صدر دستور ١٩٧١ المعمول به في الوقت الحاضر، وتكفي نظرة عابرة على هذا الدستور للدلالة على أنه قام في الواقع على افتراض أساس، وهو أن ثورة ١٩٥٢ وصلت إلى أوج نضجها وبات بوسعها أن تؤسس لنظام سياسي دائم ومستقر، ووصفت المادة الأولى من الدستور هذا النظام بأنه "نظام اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، واعتبرت الشعب المصري الذي يتحدث هذا النظام باسمه "جزءا من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها"، وربما عبر هذا التوصيف بدقة عن مرحلة ما قبل حرب تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٧٣، حيث كانت سلطة السادات ما تزال هشة، أما بعد هذه الحرب فقد أصبح السادات شخصا مختلفا كل

الاختلاف، وبات مقتنعا أنه أنجز ما لم يتمكن الرئيس عبد الناصر من تحقيقه ومن ثم فمن حقه، أن يؤسس لمرحلة جديدة يصنعها هو بنفسه، وهكذا راح السادات ينتهج سياسة خارجية وداخلية مختلفة كليا، رافعة شعارات "مصر أولا" و "الانفتاح الاقتصادي" وتقوم في بعدها الخارجي على التقارب مع الغرب والعمل على إيجاد تسوية سلمية للصراع مع "إسرائيل"، وتحاول في بعدها الداخلي إرساء دعائم لفلسفة سياسة تنموية مختلفة تعتمد آليات السوق بديلا عن التخطيط المركزي(١٣).

لقد اعتقد السادات أن بوسعه أن يمضي قدما في سياساته الجديدة دون ما حاجة إلى أي تغيير في بنية النظام السياسي، أو حتى في نصوص دستور ١٩٧١ وحتى عندما وجد نفسه مضطرا إلى إدخال تعديلات على هذا الدستور عام ١٩٨٠، لم يكن الهدف من هذه التعديلات تغيير البنية السياسية لنظام الحكم ولكن لإحكام قبضته وسيطرته الشخصية على نظام بدا غير قادر على الضبط التلقائي للإيقاع السريع لحركة التغير الاجتماعي التي أطلقها. على صعيد آخر يلاحظ أن دستور ١٩٧١ والذي اعتمد في صيغته الأصلية نظام الحزب الواحد، وليس نظام تعدد الأحزاب، لم يشكل أي قيد على حرية الرئيس السادات في إدخال ما يراه من تعديلات على بنية النظام السياسي نفسه (١٤)؛ فهو الذي قرر بعد حرب ١٩٧٣ الانتقال من صيغة الحزب الواحد إلى صيغة المنابر المتعددة داخل نفس الحزب، وهو أيضا قرر الانتقال من تجربة المنابر المتعددة داخل الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية(١٥). والغريب أن هذا التغير الجوهري في طبيعة النظام تم دون ما حاجة لتعديل مسبق في الدستور!.

وقد حرص السادات، في بداية التجربة الحزبية، أن ينأى بنفسه بعيدا عن الأحزاب ويبقى فوق الجميع، مفضلا أن يعهد لرئيس الوزراء برئاسة الحزب

الحاكم، غير أن تجربة التعددية الحزبية ما لبثت أن واجهت اختبارين قاسيين، الأول: بمناسبة اندلاع انتفاضة الخبز يومي (١٧ و١٨) كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ بسبب التقلصات الاجتماعية التي أحدثها "الانفتاح الاقتصادي" والذي لم يتردد كاتب في حجم أحمد بهاء الدين من وصفه بأنه انفتاح غير مجدي والثاني: بمناسبة المعارضة الشعبية الواسعة لمعاهدة السلام المنفردة مع "إسرائيل" والتي أدت إلى عزلة مصر عن عالمها العربي، وتقلص دورها ووزنها الإقليمي. وفي زخم النشاط الحزبي الواسع المعارض لهذه السياسات، أصدر السادات مجموعة القوانين التي عرفت باسم القوانين "سيئة الصيت"، والتي قطعت الطريق أمام أي تحول حقيقي، وقام بتشكيل حزب جديد تولى رئاسته بنفسه ومنذ ذلك التاريخ اختلطت الأمور وتاهت الحدود بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، وتحول الحزب الحاكم في واقع الأمر إلى اتحاد اشتراكي جديد اسمه "الحزب الوطني الديمقراطي"، وهكذا تحول النظام السياسي المصري شكلا، من نظام يقوده حزب واحد إلى نظام متعدد الأحزاب، إلا أنه أصبح من الناحية الفعلية نظاما مغلقا على نفسه بالكامل، وهذه هي خصائص النظام الذي ورثه الرئيس محمد حسني مبارك، الذي تسلم نظام حكم شديد الفردية، ومجتمع في حالة احتقان. واختار مبارك أن يبقي على بنية النظام السياسي ونجحت هذه الطريقة بالفعل في تهدئة وتثبيت الأوضاع لبعض الوقت، فالنظام يعكس هيمنة رأس المال على الحكم بأكثر مما يعكس تحالف قوى الشعب العاملة، أما تركيز السلطة في يد شخص واحد [١٦].

كانت المادة (٧٧) من الدستور الحالي تحظر ترشيح نفس الشخص لأكثر من ولايتين متتاليتين مدة كل منهما ست سنوات، غير أن السادات سارع، وفي

أول أزمة حادة يواجهها نظام حكمه، بتعديل هذه المادة ومن المفارقات أن الرجل الذي عدل هذا النص لم يكن هو المستفيد منه [١٧].

وللإنصاف فقد تراجع مطلب تعديل بنية النظام السياسي في بداية حكم مبارك، بسبب الظروف المأساوية التي جرى فيها اغتيال السادات، في وقت لم تكن تسوية موضوع سيناء قد اكتمل بعد، ولذلك تجاوبت قطاعات عريضة من الشعب مع أولويات النظام في استكمال تحرير سيناء والجهود الرامية لإصلاح الاقتصاد، واستعادة دور مصر العربي، وغيرها من الأولويات، خصوصا وأن الرئيس مبارك سعى للتهدئة ولم يقم بأي إجراءات استثنائية تؤدي لاحتقان الساحة السياسية، مما ساعد على تحقيق إنجازات واضحة في البداية، غير أنه بمرور الوقت، ومع استمرار بقاء نفس القيادات في مواقعها لفترات طويلة بدأت تظهر أعراض لمظاهر فساد سياسي واقتصادي كبير، وبدأ شعور قطاعات عريضة من المواطنين يتزايد بأن النظام مسخر لخدمة الطبقات الغنية وعلى حساب الطبقات المتوسطة والفقيرة، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية بدأ يتضح تدريجيا أن عودة مصر للصف العربي لم تساعد على تحصين المنطقة ضد الأخطار التي تتهددها، وأن أوضاع الأمن في المنطقة ككل بما فيها الأمن القومي المصري تتدهور لصالح "إسرائيل".[١٨]

وبقدر تعلق الامر بصلاحيات رئيس الجمهورية طبقاً لنصوص الدستور نذكرا:

- رئيس السلطة التنفيذية.. يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، ويعين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم، وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها وله حق طلب تقارير من الوزراء. المواد (١٣٧ و١٣٨ و١٤١ و١٤٢).

- يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم،المادة (١٤٣).
- يصدر اللوائح لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط، والقرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة. المواد (١٤٤ و١٤٥ و١٤٦).
- له حق إصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب، ويعلن حالة الطوارىء،وله حق العفو عن العقوبة وتخفيفها، وله أن يستثنى الشعب من المسائل الهامة. المواد (١٤٧) (١٨٤) (١٤٩) (١٥٢).
- ولرئيس الجمهورية طبقاً للمادة (١٧٤) الشهيرة " إذ قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري، أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً إلى الشعب، ويجري الاستفتاء على ما إتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من إتخاذها(١٩).

يسجل فقهاء القانون الدستوري أن الدستور لم يوضح الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في اتخاذ القرار، والمسئولية البرلمانية تنحصر في مجلس الوزراء وحده، بمعنى أن ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات، إنما يكون بعيداً عن رقابة سائر السلطات في الدولة وقد وصف (محمد حسين عبد العال) هذه المادة في كتابه "القانون الدستوري" قائلاً: " من الواضح أن الحكم الذي تتضمنه هذه المادة بالغ الأهمية والخطورة لأنه يمنح رئيس الجمهورية في حالات معينة سلطات مطلقة لا تخضع لأي قيد. ولم تتضمن الدساتير المصرية السابقة على الثورة أو اللاحقة لها أي حكم مماثل لذلك الذي تقرره المادة (١٧٤) من دستور ١٩٧١ [٢٠]. في مقابل هذه السلطات كلها فالرئيس المصري ليس مسؤولاً أمام ممثلي الشعب، وفوق هذا كله فرض قانون

الطوارئ الذي يعطي لسلطات الدولة سلطات واسعة تحدّ كثيراً من الحقوق المدنية للمواطنين المصريين. [٢١] وفيما يخص مجلس الشعب الذي يبلغ عدد اعضائه (٤٤٤) وعشرة اعضاء وله سلطات تشريعية كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية الا ان مايعمق ازمة السلطة التشريعية سيطرة الحزب الحاكم على المجلس من خلال الاغلبية[٢٢].

٢_ التغيرات التي شهدتها مصر بهدف الإصلاح السياسي:

شهدت مصر خلال السنوات الاخيرة حراكا رسميا نشطا هدفه الاصلاح على كافة الاصعدة ولكن وفق مايضمن تطبيق الاستراتيجية الحكومية في ادارة البلاد، وفي نفس الوقت امتصاص الحراك الشعبي الذي يطالب باصلاح سياسي حقيقي بمدياته المقبولة،وفي هذا السياق صمم مشروع الحزب الحاكم للإصلاح متضمنا مراحل ثلاث؛الأولى تبدأ بتعديل مادة وحيدة في الدستور هي المادة (٧٦)لضمان حصول الرئيس أولا علي ولاية سادسة بوسيلة أخرى غير وسيلة الاستفتاء، والثانية تتمثل في إجراء انتخابات تشريعة بطريقة يمكن أن تسفر عن سيطرة الحزب الحاكم علي مالا يقل عن ثلثي مقاعد مجلس الشعب، والثالثة إجراء تعديلات واسعة النطاق على الدستور من الممكن ان تمهد الطريق (لجمال مبارك) لاعتلاء السلطة.وفعلا تم تعديل(٣٤)مادة من الدستور[٢٣].

أ_التعديلات الدستورية التي شهدتها مصر في الاونة الاخيرة:

شهدت مصر بعد العام ٢٠٠٥ تعديل(٣٤) مادة، أهمها تعديل المادة(٧٦)من الدستور، الخاصة بشروط ونظام انتخاب رئيس الجمهورية، وعلى الرغم من إن هذا التعديل وضع شروط صعبة للترشيح وأمد ولاية الرئيس محمد حسني مبارك بعد فوزه بنسبة(٨٨،٦%)في الانتخابات العامة المباشرة التي جرت

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،،الانه يعد خطوة بالاتجاه الصحيح، خاصة أن غالبية الشعب لم تشارك في الانتخابات.

لقد فجرت مبادرة تعديل أسلوب انتخاب رئيس الجمهورية أوسع عملية من النقاش السياسي في مصر استمر لعدة شهور، وواكب جميع المراحل السياسية والدستورية لتحويل هذه المبادرة إلى واقع من خلال الجدل السياسي الشعبي، ثم مناقشة الموضوع في مجلس الشعب والشورى وصياغة نص التعديل الدستوري ثم عرضه على الشعب في استفتاء عام أجري يوم٢٥_ايار/ مايو ٢٠٠٥ في إطار من الالتزام الكامل بالمراحل والخطوات والمهل التي حددها الدستور.. وبعد موافقة أغلبية المستفتين على هذا التعديل أصبح سارياً اعتباراً من إصداره من رئيس الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية في٢٦_ايار/ مايو وبموجب هذه التعديلات الدستورية فإن انتخاب رئيس الجمهورية يتم وفق مجموعة جديدة من الاجراءات اهمها:

. أن رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق الاقتراع السري العام المباشر.

. يلزم لقبول الترشيح رئاسة الجمهورية أن يحظى المرشح بتأييد (٢٥٠) عضواً من الأعضاء المنتخبين منهم(٦٥) من أعضاء مجلس الشعب علي الأقل و(٢٥) من أعضاء مجلس الشورى و(١٠) من أعضاء (١٤) محافظة على الأقل.

. للأحزاب السياسية التي مضي علي تأسيسها أكثر من خمسة أعوام متصلة وحصلت في آخر انتخابات برلمانية على (٥%) علي الأقل من مقاعد مجلسي الشعب والشورى أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا.باستثناء (انتخابات٢٠٠٥)

. تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية للإشراف علي الترشيح وإجراءات الانتخابات والاقتراع وإعلان النتيجة وتكون هذه اللجنة برئاسة رئيس المحكمة الدستورية

العليا، وعضوية رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد.

ولتطبيق التعديل الدستوري كان لابد من تشريع قوانين بهذا الصدد فصدر تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥ رقم (١٧٣)، ثم صدر القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٠٥ الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية، وتضمن هذا القانون الإجراءات التفصيلية الخاصة بعملية الانتخابات الرئاسية والدعاية الانتخابية وغيرها. واستكمالاً لما شهدته مصر من إصلاحات سياسية خلال عام ٢٠٠٥، والتي وجه الرئيس مبارك في (٢٦) كانون الاول /ديسمبر ٢٠٠٦، رسالة إلى مجلسي الشعب والشورى تتضمن مقترحات بإجراء تعديلات دستورية، شملت (٣٤) مادة من الدستور، وعلى مدار شهرين متكاملين جرت مناقشات وحوارات على المستوى البرلماني في مجلسي الشعب والشورى، إضافة إلى المناقشات المجتمعية لشخصيات سياسية، وقانونية، وقد وافق مجلس الشورى في ١٣_٣_٢٠٠٧، ومجلس الشعب في١٩_٣_٢٠٠٧، بالأغلبية على التعديلات الدستورية المطروحة بعد نقاش موسع وفي ٢٦_ اذار/ مارس ٢٠٠٧، أُجرى الاستفتاء على التعديلات المطروحة. وقد أُعلنت نتيجة الاستفتاء في اليوم التالي، وكانت كالاتي:

. عدد الناخبين المدعوين للاستفتاء (٣٥) مليونا و(٨٦٥) ألفاً و(٦٦٠) مواطناً.

. عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء على التعديلات الدستورية (٩ ملايين و٧٠١ ألف و٨٣٣) مواطناً بنسبة (٢٧,١ %) من عدد الناخبين المدعوين للاستفتاء.

. عدد الأصوات الصحيحة بلغ (٩ ملايين و٤٤٩ ألفاً و١٧٤) صوتاً بنسبة

(٩٧,٤%).

. عدد الأصوات الباطلة (٢٥٢) ألفاً و(٦٩٥) صوتا بنسبة (٢,٦%).

. عدد الموافقين (٧) ملايين و(١٧٢) ألفا و(٤٣٦) مواطناً بنسبة (٧٥,٩%).

وقد أصبحت هذه التعديلات سارية بالفعل بعد تصديق رئيس الجمهورية في ٢٩_اذار/مارس ٢٠٠٧[٢٤].

يعد إجراء مزيد من التعديل للمادة (٧٦) من الدستور بمثابة اعتراف من الحزب الوطني بأنه خلق لنفسه مشكلة عند قيامه بتعديل المادة للمرة الأولى عام ٢٠٠٥. لأنه رغم السماح لجميع الأحزاب المسجلة قانونيا بالتقدم بمرشحين في الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ٢٠٠٥، فإن المعايير الصارمة تجعل من المتعذر على أي حزب سياسي بخلاف الحزب الوطني الديمقراطي التوافق معها في الانتخابات القادمة عام ٢٠١١. وكان الحزب الوطني قد وضع هذه المعايير لرغبته في إقصاء مرشحي الإخوان المسلمين، وليس خوفا من أي منافسة حقيقية من جانب الأحزاب القائمة،ومن الواضح أن الأحزاب الرسمية، مثل الوفد والتجمع والناصري، تكمن مصلحتها في تأييد تعديل يسمح لها بالمشاركة بمرشحين في الانتخابات الرئاسية، وفي الوقت ذاته يستثني المنافسين غير المعترف بهم قانونيا أمثال الإخوان المسلمين وحزب الوسط (ذي التوجه الإسلامي) وحزب الكرامة (ذي التوجهات الناصرية الجديدة) والجبهة الديمقراطية (تتبع مسارا ليبراليا)، والمادة (٧٦) المعدلة ثانيا تضع شروطا أيسر أمام الإخوان المسلمين، إذ لهم عدد من الخيارات: إما إقامة حزب خاص بهم أو تشكيل تحالف مع حزب قائم أو محاولة المشاركة في الانتخابات عبر مرشح مستقل،ويذكر أن أعضاء البرلمان عن الجماعة أعلنوا مؤخرا أنهم سيعمدون لاختبار النظام الحالي من خلال السعي لإقامة حزب، الأمر الذي من المحتمل أن يلقى معارضة شديدة من قبل النظام،

أما فيما يتعلق بالخيار الثاني الخاص بتشكيل تحالف مع حزب قائم (الأمر الذي فعله الإخوان بالفعل مرتين من قبل مع حزبي الوفد ثم العمل خلال ثمانينيات القرن الماضي) فهو ممكن رغم صعوبته [٢٥].

ب:الانتخابات الرئاسية والتشريعية:

لقد شهدت مصر ولاول مرة انتخابات على منصب رئيس الجمهورية وقد عدت نقلة على الرغم من السلبيات التي رافقتها،اذ تنافس فيها عشرة مرشحين يمثلون عشرة احزاب.

وأسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

. عدد المقيدين في جداول الانتخابات: (٣١٨٢٦٢٨٤) ناخب.

. عدد الذين أدلوا بأصواتهم: (٧٣٠٥٠٣٦) ناخب.

. عدد الأصوات الباطلة: (١٧٣١٨٥)

. عدد الأصوات الصحيحة: (٧١٣١٨٥١) [٢٦]

. نتيجة المرشحين:

١. محمد حسني مبارك (الحزب الوطني الديمقراطي) رمز الهلال . عدد الأصوات (٦,٣١٦,٧٨٤).

٢. د.أيمن عبدالعزيز نور (حزب الغد)رمز النخلة. عدد الأصوات (٥٤٠,٤٠٥).(محام وصحفي سابق وعضو بمجلس الشعب انشق عن حزب الوفد واسس حزب الغد سنة٢٠٠١).

٣. نعمان محمد خليل جمعة (حزب الوفد الجديد) رمز الشعلة . عدد الأصوات (٢٠٨,٨٩١).(استاذ في القانون اصبح زعيما لحزب الوفد سنة٢٠٠٠).

٤. أسامة محمد عبدالشافي شلتوت(حزب التكافل) رمز الهرم . عدد الأصوات

(٢٩,٨٥٧).(عضو بمجلس الشورى واستاذ بكلية التجارة في جامعة القاهرة وضابط سابق في البجيش).

٥. وحيد فخري الأقصرى(حزب مصر العربي الاشتراكي) رمز الشمس . عدد الأصوات (١١,٨٨١).(ضابط سابق في الجيش المصري تولى سنة١٩٩٧ منصب الامين العام لحزبه واسس اللجنة المصرية لتوحيد الامة العربية عام١٩٩٨).

٦. إبراهيم محمد عبدالمنعم ترك (حزب الاتحادي الديمقراطي)رمز الفنار . عدد الأصوات (٥٨٣١).(رجل اعمال تفرغ للعمل السياسي).

٧. ممدوح محمد أحمد قناوي (الحزب الدستوري الاجتماعي) رمز البيت . عدد الأصوات ٥٤٨١.(محام شارك في تأسيس حزب العمل الاشتراكي سنة١٩٧٨ عين سنة١٩٨٩عضوا في مجلس الشورى).

٨. أحمد الصباحي عوض الله خليل(حزب الأمة) رمز الكتاب . عدد الأصوات (٤٣٩٣).(عضو مجلس الشورى منذ سنة١٩٨٥ يشتهر بتفسير الاحلام)

٩. د/ فوزي خليل محمد غزال (حزب مصر٢٠٠٠) رمز السنبلة . عدد الأصوات (٤٢٢٢)(استاذ في الرياضيات انخرط في العمل السياسي سنة٢٠٠٠ بعد تأسيس حزب مصر).

١٠. رفعت محمد العجرودي (حزب الوفاق القومي) رمز المصباح الضوئي . عدد الأصوات (٤١٠٦).(ضابط احتياط في الجيش المصري اثناء حرب ١٩٧٣ احد مؤسسي الحزب الاشتراكي العربي الناصري سنة ١٩٨٤)[٢٧].

وفي ظل مشاركة مانسبته(٢٣%) من الذين يمتلكون حق التصويت حصل الرئيس على ٨٨،٦%من اصوات الناخبين[٢٨]. خلال عملية الانتخابات سجلت بعض الخروقات على أجهزة الدولة والذى تبدى فى فى الاحداث التى

تمت استبعاد (١٧٠٠) قاضى من عملية الاشراف على الانتخابات الرئاسية نظرا لمواقفهم إبان الاستفتاء على التعديلات الدستورية، كما رافقت عملية الانتخابات العديد من السلبيات نذكر منها:

١. القاء القبض على عدد من مرشحي المعارضة فضلا عن اشتبالكات بين متظاهرين ادت الى مصرع عشرة منهم[٢٩].
٢. اعتماد محامو الحكومةاعضاء هيئة قضايا الدولة واعضاء النيابة الادارية، كمشرفين على اللجان الانتخابية.
٣. تعيين اعضاء النيابة الادارية، والنيابة العامة، ورؤساء اللجان العامة كذلك تعيين قضاة منصة ورؤساء محاكم عليا (مثل محكمة الجنايات) رؤساءً على لجان فرعية.
٤. اصدار اللجنة الانتخابية الرئاسية، تعليمات للقضاة المشرفين على الانتخابات، من شأنها المساس بهيبة القاضى واستغلاله (المنع من اعلان نتيجة فرز الاصوات داخل اللجنة).
٥. تأييد شيخ الازهر لمرشح الحزب الوطني.
٦. استخدام الوازع الدينى من قبل القيادات الرسمية الاسلامية والمسيحية لدفع المواطنين للتصويت لصالح مرشح الحزب الوطني(٣٠).
٧. حشد الموظفون العموميون للتصويت لصالح مرشح الحزب الوطنى بأوامر من رؤسائهم الاداريين،فضلا عن الحبر الفسفوري الرديء مما يمكن محوه بسهولة
٨. استخدام وسائل النقل والمواصلات المملوكة لهيئات ومصالح حكومية فى نقل العمال والموظفين الذين تم حشدهم الى حيث المقار الانتخابية والتأكيد عليهم بالتصويت لصالح مرشح الحزب الوطنى (٣١).

وفيما يخص الانتخابات التشريعية فقد ارخت هذه الانتخابات لمرحلة جديدة فالحزب الحاكم المحتكر للاغلبية البرلمانية لم يحصل مرشحوه الرسميون الا على (٣٣،٥ %) من مقاعد البرلمان بينما حصل مرشحو الاخوان المسلمين على حوالي (٢٠%) مع ملاحظة ان الحزب الوطني خاض الانتخابات ب(٤٤٤)مرشحا بينما الاخوان ب(١٥٠) مرشحا، فقد فاز الحزب الوطني ب(٣١١) مقعدا في البرلمان من اجمالي المقاعد مقابل (٣٨٨) مقعدا في انتخابات عام ٢٠٠٠ و(٤١٧) مقعدا في انتخابات ١٩٩٥ مما يعني تراجعا ملحوظا لشعبية الحزب رغم استمرار احتكاره للسلطة وبالمقابل فاز الاخوان المسلمين ب (٨٨) مقعدا مقابل (١٧) مقعدا في انتخابات عام ٢٠٠٠ (١٢)ومقعدا في انتخابات عام ١٩٨٤مما يعني ان الجماعة ضاعفت تمثليها اكثر من خمس مرات[٣٢]. اما احزاب المعارضة مجتمعة فقد حصلت على (١٤) مقعدا موزعة كالتالي (٦) مقاعد لحزب الوفد ومقعدان لحزب التجمع ومقعدان لحزب الغد ومقعدان لحزب الكرامة ومقعد لحزب الاحرار واخر للتجمع الوطني للاصلاح الديموقراطي وحصل مستقلون على (١٩) مقعدا وبذلك اختفت باقي الاحزاب عن مجلس الشعب. ويمكن رصد بعض الظواهر المهمة التي رافقت الانتخابات:

– ظاهرة المنشقين على الحزب الوطني في الانتخابات المنظمين اليه بعد الفوز، فقد خاض الحزب الانتخابات ب(٤٤٤) مرشحا لم ينجح منهم سوى (١٤٥) وبالمقابل فقد وصل عدد المنشقين على الحزب حوالي الالفين فاز منهم(١٦٦) ومن المفارقات ان الفائزين من المنشقين انظموا اليه بعد الانتخابات فشكلوا الاغلبية في المجلس.

– حددت اللجنة العليا للانتخابات مقدارانفاق المرشح على الدعاية الانتخابية ب (٧٠) الف جنيه الا ان انفاق بعض المرشحين وصل الى خمسة ملايين جنيه وقدرت بعض المصادر الانفاق الكلي ب(٥) مليارات جنيه مما يجعل هذه الانتخاتبات الاغلى في تاريخ مصر [٣٣].

وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ١٤_١٢ _ ٢٠٠٥ تقريرا وافيا حول نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ بعنوان "برلمان المستقبل...لم يأت بعد "والذي يقع في (٣٥) صفحة [٣٤].

٣-مظاهرالاصلاح والتغيير:

من المظاهر المهمة التي تلفت الانتباه، حصول جماعة الإخوان المسلمين على (٢٢%) من مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية الأخيرة(١٨-١١-٢٠٠٥)، وبهذا تكون أهم قوى المعارضة، وأكثرها قدرة على منافسة الحزب الحاكم،على الرغم من عدم السماح لها بالعمل كحزب مجاز[٣٥]، وقدعقدت الكتلةُ البرلمانية للإخوان العديدَ من المؤتمرات والحلقات النقاشية التي تبين موقفها من القضايا الجوهرية التي تثار داخل أروقة مجلس الشعب، وعلى رأسها موقفها من مسألة التعديلات الدستورية، وما يرتبط بها من قضايا مكملة؛ مثل قانون إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، وغيرها من القضايا المهمة ذات الصلة، وذلك بمشاركة العديد من أحزاب المعارضة والقوى المصرية الرافضة لسياسات الحكومة والحزب الوطني فيما يتعلق بتلك المسائل، وأصدرت الكتلة ورقةً تبين رؤيتهم للتعديلات، واقتراحاتهم للصياغة المفترضة للتعديلات وعقدت مؤتمرًا صحفيًّا يوم ٢٧_١٢_٢٠٠٦ لبيان موقفهم من التعديلات، كما نظمت الكتلة حلقة نقاشية يوم ١٤_١_٢٠٠٧ نحو موقف موحد للمعارضة، عن موقفهم النهائي من التعديلات الدستورية[٣٦]، كما عقدت الكتلة اجتماعًا تنسيقيًّا مع أحزاب المعارضة لرفض

التعديلات بمقر المجلس في ١١_٣_٢٠٠٧ ثم انتقل إلى مقر الوفد والاتفاق على تنظيم مؤتمر صحفي مشترك في اليوم التالي لتوضيح الموقف من حضور جلسات المجلس للتصويت على الصياغة النهائية للتعديلات،ونظمت مع الوفد والتجمع والكرامة والمستقلين مؤتمرًا صحفيًّا بمقر حزب الوفد في١٢_٣_٢٠٠٧ لرفض المشاركة في جلسات التصويت على التعديلات، والانسحاب من الجلسة المخصصة لمناقشة التعديلات احتجاجًا على منعهم من المشاركة في لجنة الصياغة،وأصدرت الكتلة بيانًا برفض التعديلات يوم ١٨_٣_٢٠٠٧ بالاشتراك مع النواب المستقلين وحزب الكرامة واثنان من نواب حزب الوفد كان بمثابة إبراء الذمة من التعديلات الدستورية واعتصام (١٠٢ نائبٍ) ثلاثة أيام بمقر المجلس، ارتدَى خلالها النوَّاب وشاحاتٍ سوداءَ كُتب عليها: "لا للانقلاب الدستوري"، وكان للكتلة دورٌ في دعوة الشعب المصري لمقاطعة الاستفتاء الذى تم يوم ٢٦ _مارس ٢٠٠٧ [٣٧].

كذلك برزت قوى مطالبة بالإصلاح كحركة" كفاية" التي ظهرت صيف ٢٠٠٤ على شكل تجمع لمثقفين وقد رفعت شعار "لاللتمديد لاللتوريث" واخذت تكسب ارضية جيدة على الساحة السياسية المصرية[٣٨]، كذلك "الجبهة الشعبية لإنقاذ مصر"، فضلا عن شخصيات عامة تطالب بالتغيير، مما يعطي مؤشرا واضحا على التحرك الشعبي الذي اخذ يتبلور الى تنظيمات بشكل علني، فازدادت المؤتمرات والمظاهرات المطالبة بالإصلاح، مما وضع الحزب الحاكم في موقف اضعف من ذي قبل، فلم تستطع الحكومة استخدام قانون الطوارئ بسطوته السابقة لإيقاف المعارضين [٣٩]، فضلا عن ذلك ظهر على الساحة السياسية المصرية مسميات سياسية جديد لم تكن تعرفها من قبل مثل: اتحاد العمال الحر، واتحاد الطلبة الحر، والحكومة الموازية أو حكومة الظل. كل هذه المسميات دخلت

قاموس الحياة السياسية في مصر وبدأت تحتل مساحة –لا بأس بها– على الساحة السياسية المصرية مؤخرًا، وبشكل خاص في أعقاب الانتخابات العمالية والطلابية التي جرت في شباط/ فبراير ٢٠٠٦، وقبل ذلك عقب الانتخابات البرلمانية(٤٠).

لايمكن اغفال دور القضاء المصري الذي اخذ يظهر على الساحة المصرية متصديا لبعض قرارات الدولة.(٤١)كما شهدت الاونة الاخيرة عدد من المؤتمرات والندوات التي تناولت مسألة الاصلاح في مصر مسجلة ظاهرة صحية نذكر منها الندوة التي أقامها (مركز الحوار العربي) في واشنطن حول قضية "ربيع الديمقراطية في العالم العربي" وقدشارك فيها حشد كبير من المثقفين المصريين والعرب، وقد تركز الحوار على قضية الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية في مصر باعتبارها أكبر الدول العربية، ومن هؤلاء المثقفين نذكر الدكتور (سعد الدين إبراهيم) الذي نبه إلى حقيقة أن الشارع المصري يظهر قدرته الفائقة على المشاركة بصوته وبنسب تزيد عن (٧٥) في المائة عندما تتوفر الفرص الحقيقية في المنافسة ويظهر ذلك واضحاً في انتخابات النقابات بل ومجالس إدارات النوادي الرياضية حيث يدرك ما تتمتع به تلك الانتخابات من مصداقية وما يتوفر فيها من تنافس حقيقي وشفافية في عمليات التصويت والفرز ولكن نفس هذا الشعب لا يشارك إلا بنسبة مشاركة متدنية في الاستفتاءات التي كانت تجرى(٤٢).

وفي فعاليات اليوم الأول للملتقى الفكري العاشر (للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان) والذي عقد يوم الأحد ١٥-١٠-٢٠٠٦تحت عنوان "إصلاح النظام الانتخابي في مصر...الضرورات والآليات ".أكد الأستاذ (حافظ أبو سعده) الأمين العام للمنظمة المصرية في كلمته الافتتاحية أن انعقاد الملتقى الفكري العاشر للمنظمة يأتي في ظل ما تشهده الساحة السياسية من تطورات خاصة بعملية

الإصلاح السياسي والدستوري،وتزايد ضغوط القوى السياسية والحزبية والمجتمعية، وباعتبار الإصلاح الانتخابي بصفة عامة وإصلاح النظام الانتخابي بصفة خاصة ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح السياسي والدستوري وقت فالحرية لها ثمن، فهي لا تمنح و إنما تنتزع(٤٣).

ومن مظاهر الاصلاح الجديدة على الساحة السياسية المصرية ظهور شخصيات لها بعض الثقل ولو الإعلامي رغم التضييق من قبل السلطة المصرية؛فعلى سبيل المثال فان المعارض "ايمن نور" أصبح ظاهرة مثيرة للجدل في كثير من الأوساط المصرية الآن، فقد استطاع خلال فترة وجيزة من حصوله على حكم قضائي بالموافقة على تشكيل حزب "الغد" الذى يرأسه، أن يكون واحدا من الأرقام المتداولة في قضية الإصلاح (٤٤).

٤- رؤى الاصلاح بين الحزب الحاكم والمعارضة:

أ-رؤية الحزب الوطني لمسيرة الإصلاح السياسي:

يؤكد الحزب الوطني الديمقراطي على التزامه مسيرةالاصلاح، من خلال تعزيز احترام الدستور وسيادة القانون والحريات العامة، والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في العمل العام وحرية الصحافة والإعلام، وتشجيع المشاركة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، وقد تضمنت ورقة" حقوق المواطنة والديموقراطية" التى طرحها الحزب فى مؤتمره السنوى الأول المنعقد فى ايلول/سبتمبر ٢٠٠٣ رؤية الحزب وأهدافه فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح السياسى، وقد أكد الحزب فى هذه الورقة على الترابط الوثيق بين مجالات الإصلاح الاقتصادي من ناحية ومجالات الإصلاح السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح من الصعب المضي في جهود الإصلاح في اى منهما بمعزل عن الآخر.

وقد وطرحت ورقة حقوق المواطنة والديمقراطية عدة أهداف تمثل رؤية الحزب لتحقيق عملية الإصلاح السياسي والمؤسسي والثقافي وتتمثل في إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، إلغاء محاكم أمن الدولة العليا والجزئية، إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة، إلغاء عدد كبير من الأوامر العسكرية، إصدار قانون إنشاء محاكم الأسرة وصندوق النفقة، تعديل قانون الجنسية والذى ساوى بين من يولد لأب مصري وأم مصرية فى التمتع بالجنسية المصرية(٤٥).

ويرى البعض أن رؤية الحزب الحاكم عن قضية الاصلاح السياسى فى مصر جاءت محبطة ومخيبة للآمال، كذلك فيها فجوة بين الاعلان والتطبيق على ارض الواقع(٤٦).

ب _رؤية المعارضة لمسألة الإصلاح السياسي:

تتكون المعارضة المصرية من تيارين، يمثل الأول (٢٣) حزبا مجازا ضمن القانون، اغلبها أحزاب صغيرة ليس لها دور سياسي واضح أو قاعدة شعبية،ولا نغالي إن وصفناها بالشكلية، ويكفي أن نعرف أن جميع أحزاب المعارضة حصلت في الانتخابات التشريعية الأخيرة على(٣%) من مقاعد البرلمان، على انه يوجد ضمنها أحزاب فاعلة كالوفد والتجمع والناصري، وهناك أحزاب مصرية قائمة ليس لها نشاط، بسبب الفقر المالي وفقر الكوادر، وأخرى نشطة ولكنها مجمدة وتمارس عملها عبر الإنترنت، وهناك تيارات سياسية لا تجد حزبا يعبر عنها؛ نظرا لرفض لجنة شؤون الأحزاب تأسيس أحزاب جديدة لها وعدم الرغبة الرسمية في الاعتراف بها.

لقد قامت لجنة شؤون الأحزاب الحكومية بتجميد عمل (٧) أحزاب مصرية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية هي: (الأحرار – العمل –مصر الفتاة– الشعب الديمقراطي – العدالة الاجتماعية – مصرالعربي الاشتراكي – الوفاق

القومي).وفي مقابل تجميد الأحزاب السبعة عانت بقية الأحزاب من مزيد من التهميش والتضييق والمشاكل المالية، فالأحزاب الكبرى مثل الوفد والناصري والتجمع، تعاني من تهميش دورها لصالح الحزب الحاكم، ولا يؤخذ بآرائها في القضايا الكبرى الداخلية أو الخارجية، كما أنها تعاني من صراعات داخلية بين الجيل القديم والجديد، والأحزاب الصغرى تصارع فقط للحصول على الدعم المالي المحدود الذي تقدمه الدولة للأحزاب سنويا(٤٧).

أما التيار الثاني فيتكون من عدة حركات وتجمعات أهمها جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى حركات عدة داخل وخارج مصر، ويتميز هذا التيار بوضوح الرؤيا والقواعد الشعبية.

تتفق تيارات المعارضة على اختلاف توجهاتها على اغلب المبادئ العامة للإصلاح، وقد وضعت قوى المعارضة مبادرات معلنة للإصلاح، فقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن رؤيتها للإصلاح فقد قدم المرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف يوم ٣_٣_٢٠٠٤ مبادرة شاملة بين فيها المبادئ العامة للإصلاح من وجهة نظر الإخوان في مصر ويمكن اختصار بنودها فيما يلي:

١-الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات،

٢- الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

٣ - تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.

٤- تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق

التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة.

٥- تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليه.

٦- تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حُرًّا، ولمدة محدودة، يُعاد بعدها الانتخاب.

٧- ضمان حق كل مواطن ومواطنةٍ في المشاركة في الانتخابات النيابية.

٨- إبعاد الجيش عن السياسة، وأن يكون وزير الدفاع مدنيًّا سياسيًّا كسائر الوزراء.

٩- تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزًا لكل المصريين، فلا يترأس أي حزب سياسي، ويكون بعيدًا كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

١٠- إلغاء القوانين سيئة الصيت، وعلى الأخص قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين.

١١- الإفراج عن المعتقلين السياسيين والقضاء على ظاهرة التعذيب، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية عسكرية [٤٨].

ـ حزب الوفد:

يرى حزب الوفد أن الدستور الذى وضع عام ١٩٧١ فى ظل سيادة نظرية المجتمع الاشتراكى – قد توسع فى سلطات واختصاصات رئيس الجمهورية، والسلطة التنفيذية على حساب باقى المؤسسات الدستورية، ولذلك أصبحت البلاد كما يقول (محمود أباظة) نائب رئيس حزب الوفد فى حاجة إلى دستور جديد

يصدر بإرادة شعبية حرة، ومن أهم المبادئ التى سيقوم عليها هذا الدستور، اختيار رئيس الجمهورية ونائبه، حيث يرى حزب الوفد أن يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب العام المباشر بين أكثر من مرشح من الأحزاب الممثلة فى مجلس الشعب، وذلك لأن هذا النظام الديمقراطى يحقق العديد من المزايا، حيث يتماشى مع منطق تعدد الأحزاب من ناحية، ومن ناحية أخرى ينهى هذا التعديل تحكم مجلس الشعب أو حزب الغالبية فى اختيار المرشح الوحيد لرئاسة الدولة، كما يجعل ولاية رئيس الجمهورية مستمدة من الشعب مباشرة دون سواه، وهو ما يتفق ومبدأ سيادة الأمة، كذلك يجب أن يتولى نائب الرئيس منصبه بالانتخاب أيضا وإعادة النظر فى توزيع السلطات بين رئيس الجمهورية والمؤسسات الدستورية الأخرى كما يجوز لأى حزب أن يقيم تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية، أو يلجأ إلى التنظيم الحزبى فى صفوف القوات المسلحة وأجهزة الأمن[٤٩].

_ حزب التجمع:

ويطرح حزب التجمع عدة نقاط رئيسة يرى أنها تعد المدخل السليم للإصلاح السياسى وهى كما يقول (حسين عبد الرازق) الأمين العام للحزب:

_ تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخابات مجلس الشعب لاجراء انتخابات حرة نزيهة، على أن تشرف عليها لجنة قضائية مستقلة ودائمة وغير قابلة للعزل، أو لأى تدخل من السلطات التنفيذية.

_ يتولى القضاء الطبيعي وحده الفصل فى أية نزاعات حزبية.

_ تحرير النقابات والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى من تدخل الجهات الإدارية، مع إلغاء القانون (١٠٠) الذى تسبب فى سقوط الكثير من النقابات فى مستنقع فرض الحراسة عليها[٥٠].

_ حزب العمل:

الاصلاح السياسي فى مفهوم حزب يتطلب سعيا جادا من كل المصريين شعبا وحكومة، والبداية تكون باعتراف الجميع بوجود خللا سياسيا وفسادا يجب إصلاحه... ويرى حزب العمل في إلغاء القوانين سيئة السمعة التى تعطى للجنة إدارية حق وقف أو إلغاء أو تعطيل نشاط أى حزب من الأحزاب، ويتبع ذلك إطلاق حرية إصدار الصحف، و تغيير المناخ الفاسد الذى نعيشه إلى مناخ جمهورى بالمعنى الصحيح وفى المقابل يجب تحديد مسئولية الوزراء وتفعيل قانون محاكمتهم(٥١)..

_ الحزب الناصرى:

أما الاصلاح السياسى فى برنامج الحزب العربى الناصرى كما يقول (أحمد حسن) الأمين العام للحزب فتتلخص أهم نقاطه كالتالي:

– ضرورة إلغاء لجنة شئون الأحزاب، لأن قيام أي حزب يجب أن يكون بإرادة مؤسسية وموافقة الجماهير.

– تعديل الأساسيات والمداخل الضرورية الخاصة بالدستور، وليس التعديل الكامل له كي لا تتحجج الحكومة بأن الظروف الحالية لا تسمح بتغيير الدستور.

– أهمية توافر مبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب، لأنه ليس من المنطق أن يستولي الحزب الحاكم على كل ممتلكات الحزب الاشتراكى سواء كانت مباني أو أموال، فى حين أن أحزاب المعارضة تستأجر مقاراتها فى المحافظات بما فيها المقر الرئيس.

– ضرورة إعادة النظر فى قانون مفصل يحدد سلطات الوزارات وأموال الدولة وأملاكها، وأن تكون هناك رقابة لحماية هذه الأموال مع وجود شفافية مطلقة، لأن السلطة التى تتمتع بها الحكومة حاليا أدت إلى استيلائها على أموال المعاشات

والتأمينات ووضعها فى بنك الاستثمار ثم قيامها بالسحب من تلك الأموال "بلا رقابة"[٥٢].

ولا نريد الإطالة في هذا الجانب على اعتبار أن قوى المعارضة الأخرى لايتعدى سقف توجهاتها الاصلاحية ماذكرناه.

٥- مستقبل الإصلاح السياسي في مصر:

يتمحور الجدل الدائر حول مستقبل الإصلاح السياسي فى مصر حول الحزب الحاكم وخططه للتجديد والإصلاح لكننا نجد أن الكثير من هذا الجدل قد فقد البوصلة إن جاز التعبير، إذ إتجه إتجاهات شتى لاتقود إلى جوهر الموضوع وإستكشاف حقيقته، بل يمكن ملاحظة أن أساس هذا الجدل نفسه قد فقد الإتجاه الصحيح إذ إعتبر أن هناك أملا في أن يسارع الحزب الحاكم بإجراء إصلاح سياسي حقيقي واسع النطاق فى الوقت الراهن يشمل فيما يشمل تعديل الدستور والحد من سلطات ومدة حكم الرئيس، وإجراء إنتخابات نزيهة وإلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين[٥٣].

وانطلقت هذه الأمال رغم أن أي تحليل سياسي دقيق يخلص إلى إستحالة ان يفعل الحزب الحاكم ذلك في ضوء المتغيرات السياسية الراهنة، لإن هذا الحزب ما هو إلا تجمع لأكبر حشد من أصحاب المصالح السياسية والإقتصادية، وهم بحكم تكوينهم السياسى والفكرى يستحيل أن يتنازلوا عن مواقعهم المتحكمة فى كل الموارد السياسية والإقتصادية، وهذا ما عبر عنه (جمال مبارك) بصراحة ودون أدنى مواربة حين قال: "إن القيادة يجب أن لاتوجهها إستطلاعات الرأى العام وإنما مصلحة المجتمع قال ذلك فى كلمته فى إفتتاح مؤتمر الحزب الوطنى العام السنوى يوم ٢١_٩_٢٠٠٤ سواء[٥٤].

وهذه هى الازمة فى مصر، فالشعب ربما يعلق أماله فى الإصلاح على الحزب الحاكم أو على قوى المعارضة بينما الحزب الحاكم لاينوي أن يتنازل عن مواقعه المحتكرة للموارد كلها، أما المعارضة فعاجزة عن تطوير نفسها أو التعاون الخلاق فيما بينها فضلا عن إلزام الحزب الحاكم بالتطوير والإصلاح. والحزب الحاكم ينافس أحزاب المعارضة فى كل هذه السلبيات غير أنه يتفوق عليها بشئ واحد ألا وهو سيطرته على مقاليد السلطة وتمسكه بها بكل صلابة، ومن ثم التفاف كل أصحاب المصالح المشروعة حينا وغير المشروعة احيانا اخرى؛ مما أعطاه مظهر الحزب ذي القاعدة الشعبية مما يجعله ممسكا بزمام الأمور بقبضة من حديد لكنها ترتدى قفازا من حرير، وسيستمر كذلك مالم يحدث أحد الإحتمالات التالية:

_الإحتمال الأول: ممارسة ضغوط قوية ومحددة الأهداف من الغرب لإرساء الديمقراطية والإصلاح الدستوري، وهذا الإحتمال بعيد كما أنه معقد ومتشابك مع متغيرات كثيرة؛ لأن الغرب يلين مع النظام الحاكم بسبب رفضه لوصول الإسلاميين للحكم، وبسبب الخدمات الإستراتيجية والأمنية الواسعة التى يقدمها النظام الحاكم سواء على صعيد المنطقة العربية عامة أو فلسطين خاصة، أو على صعيد مكافحة الحركات الإسلامية في إطار ما يسمى (بالحرب على الإرهاب)، وصولا إلى دائرة العالم الإسلامى بل والأقليات الإسلامية عامة فى كل أنحاء العالم، لكن لو تم فك التشابك والتعقيد بين هذه المتغيرات فسوف تكون النتيجة واضحة وواسعة النطاق، أما لو استمر التشابك هذا فإن النتيجة ستظل هزيلة.

الإحتمال الثانى: إذا حدث صراع داخلى حقيقي على السلطة داخل الحزب الحاكم نفسه (وهو أمر غيرمستبعد فى حالة مرض أو موت الرئيس) فإن ذلك قد

يدفع لمزيد من الحريات والإصلاحات لكن فى إطار محدود ولوقت محدود ينتهي بحسم الصراع على السلطة لصلح أحد الأجنحة المتصارعة.

الإحتمال الثالث: إذا نجحت قوى المعارضة فى التوافق معا والضغط بأسلوب مناسب من أجل الإصلاح بشكل يلزم الحزب الحاكم بتنفيذ مطالبها كليا أو جزئيا (حسب قدرة المعارضة على الضغط المنظم والمستمر) فحينئذ ستكون النتيجة كما تريد المعارضة وحسب ما تتوافق عليه مع الحزب الحاكم من إصلاحات[٥٥].على الرغم ان ما تم تحقيقه لايلبي الطموح، الا انه يمثل خطوة يجب التمسك بها وتطويرها، لان التراجع يعني الانتكاسة وعودة بعملية الاصلاح الى المربع الاول، وهناك خطوط متفاوتة لتحقيق ايا من من الامرين، ومن المؤكد ان مسألة التطوير هي الاهم والاكثر تعقيدا[٥٦].

خاتمة

جاءت التعديلات الدستورية في مصر لتسلط الضوء على كثير من جوانب الحياة السياسية في هذا البلد العربي المهم، وتكشف النقاب عن كثير من المتناقضات، فجمهورية مصر العربية تتبنى مبدا فصل الدين عن الدولة وتعلن عن العمل الديمقراطي في الحياة الحزبية، الا ان الحزب الحاكم يمسك بزمام الامور والاحزاب الاخرى ماهي الا مكملات للصورة الديمقراطية، الا ان ظهور جماعة الاخوان المسلمين كمنافس قوي جعل الحزب الحاكم يخشى خشية حقيقية بعد سنوات من التفرد بالحكم، والغريب ان النظام المصري لايسمح للاخوان تكوين حزب وهم باتو يملكون (٢٢%) من مقاعد البرلمان، وبهذا فالدولة تصادر مطلب قطاع واسع من الناخبين المصريين، فاذا ارادت الحكومة المصرية ان تلتزم بما الزمت به نفسها فعليها القبول بافرازات الديمقراطية، والا فهي بذلك نظام شمولي

يفرض على الشعب رؤيته ويفكر بدلا عنهم، ولو افترضنا ان جماعة الاخوان المسلمين حصلت في الانتخابات القادمة على (٦٠%) من مقاعد البرلمان هل ستمنع من اقامة حزب؟واذا حصل ذلك من اين ستستمد الحكومة شرعيتها!.

وفي مقابل ذلك يصدر تصريح لشيخ الازهر(سيد طنطاوي) يجعل كل من لايشارك في الاستفتاء على التعديلات (اثم) والحكومة لاتعد ذلك تدخلا للدين في السياسة!. من خلال هذا البحث يمكن رصد ثلاث دلائل هي:

_ أن الحزب الوطني ليس قابلا للإصلاح من داخله وغير مؤهل لقيادة مشروع سلمي للتحول.

_أن قوى الخارج لا يمكن إلا أن تكون عبئا على أي عملية إصلاحية في هذه المنطقة من العالم، وأن الرهان عليها خاسر بطبيعته.

_ المعارضة الوطنية، وقوى المجتمع المدني، لا تزال أضعف من أن تشكل قوة ضغط يمكنها إجبار الحزب الحاكم علي طرح مشروع جدي للإصلاح السياسي كذلك عاجزة في الوقت نفسه عن أن تقود بنفسها مشروعا للإصلاح والتغيير، باستثناء الاخوان المسلمين الذين كسبوا ارضا من الصعب ان يفرطو بها.

١. خلاصة القول لايمكن ان نتجاوز التغيرات التي ظهرت على المشهد السياسي المصري، فقد شهدت الساحة السياسية المصرية حراكا نشطا لابد أن ينعكس على ارض الواقع بتغيرات إصلاحية، فعلى الرغم من نجاح الحكومة المصرية في امتصاص جزء كبير من الضغوط الخارجية والداخلية المطالبة بالتغيير، إلا أن هذا النجاح لايتوقع له أن يستمر طويلا في دولة مثل مصر، تمتلك طاقات بشرية كبيرة، كذلك فأن المتتبع للشأن المصري يتوقف عند المكاسب التي حصل عليها الإخوان المسلمين في السنوات القليلة الماضية، والمتمثلة في كسب ثقة الجماهير التي جعلته منافسا حقيقا للحزب الحاكم رغم التضييق

الذي يمارس عليه، مما يعطي انطباعا واضحا أن المستقبل القريب من الممكن أن يشهد تعددية سياسية حقيقية، ومشاركة في صنع القرار.

The Future of political Reform In Egypt: Reality And Ambition

Mithaq Khyrallah Jalud
Assistant Lecturer/ Department Of Historical & Cultural Studies,
Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

The issue of reform in Egypt is considered on urgent issue as the rest of countries in the Arab Homeland In this respect, Egypt had witnessed during the last three years significant political changes Egypt after ٢٠٠٥ came through an amendment of (٣٤) articles of the constitution and the most important of which is the article No.(٧٦) of electing a Candidate for the presidency post. with regard to legislative elections, it recorded a new stage for the ruling party and its candidates got only (٣٣,٥٪) of the seats in side the parliament whereas candidates of moslem Brotherhood got about (٢٢٪) in the parliament and it was an important event in the political life in Egypt.

Controversy inside political media in Egypt is turning about the ruling party and its plans for reform but we could find that most of that controversy does not come in the right direction..

المصادر

(١)"Political Reform in Egypt",all academic research: www.allacademic.com

(٢)U.S.A., President Bush,The White House: www.whitehouse.gov

(٣) Joseph Krauss," US STILL URGING REFORM INEGYPT", The Christlan Science Monitor,٢٣ February٢٠٠٦: www.csmonitor.com

(٤) هيفاء احمدمحمد،"الاصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية الاخيرة"، مجلة دراسات دولية، العدد(٣١_٣٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦،ص ص١٨٤_١٨٥.

(٥)" وثيقة الإسكندرية للإصلاح في العالم العربي"، المعرفة، ملفات خاصة، متاحة على موقع قناة الجزيرةwww.aljazzera.net؛ محمد،المصدر السابق، ص١٨٦.

(٦) حسن نافعة،" مصر الى اين انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي:رؤية تحليلية"، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٠)، السنة(٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص ص٦_٧.

(٧) "خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة"، المعرفة، ملفات خاصة، متاحة على موقع قناة الجزيرة.

(٨) حسين عبد الرزاق،" صلاحيات رئيس الجمهورية" مقال متاح على الموقع :

http://www.eohr.org/ar/report/٢٠٠٥/k٥.html

(٩) "التحول نحو الديمقراطية في مصر"، ندوة اقامها مركز الحوار العربي، واشنطن في ٢٠٠٥/٤/٢٤:

www.arabgate.com/printmore

(١٠) خصائص نظام الحكم، المصدر السابق.

(١١) التحول نحو الديمقراطية، المصدر السابق.

(١٢) خصائص نظام الحكم، المصدر السابق.

(١٣) نافعة، المصدر السابق، ص٨.

(١٤) خصائص نظام الحكم، المصدر السابق.

(١٥) محمد، المصدر السابق،ص١٨٨.

(١٦) خصائص نظام الحكم، المصدر السابق.

(١٧) نافعة، المصدر السابق، ص ص٩-١٠.

(١٨) خصائص نظام الحكم، المصدر السابق.

(١٩) ثناء فؤاد عبدالله، " ملامح وافاق التحول السياسي في مصر"، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٨)، السنة(٢٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٣٩؛ عبد الرزاق، المصدر السابق.

(٢٠) عبد الرزاق، المصدر السابق ؛ محمد، المصدر السابق، ص ص١٨٦_١٨٧.

(٢١) التحول نحو الديمقراطية، المصدر السابق.

(٢٢) ؛ محمد، المصدر السابق، ص ص١٨٧_١٨٨.

(٢٣) حسن نافعة، " الحصاد المر "، مقال متاح على موقع مركز القاهرة لدراسات وحقوق الانسان:

http://www.cihrs.org/opinion_details_ar.aspx?op_id=١١

(٢٤) "مسيرة الاصلاح السياسي في مصر"، الموقع الرسمي لمجلس الشورى المصري:

http://shura.sis.gov.eg/ahtml/link٠٦.htm

(٢٥) محمد عبد الفتاح الحمراوى،" الاصلاح السياسي في مصر بين مطرقة الهيمنة وضغوط الداخل بعد١١ سبتمبر"،مجلةانكيدوالثقافيةالحرة،٣_٧_٢٠٠٧:

http://m.ankido.us/news.php?action=view&id

(٢٦) الموقع الرسمي لمجلس الشورى المصري.

(٢٧) لقمان عمر محمود،"قراءة في الانتخابات المصرية حقائق ومعطيات "، نشرة تحليلات استراتيجية، العدد(٧) ، السنة(١)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٣٠ تشرين الاول/٢٠٠٦ ،ص ص٣-٤.

(٢٨) صحيفة الزمان، العدد(٢٢١١)، ١٢_٩_٢٠٠٥.

(٢٩) Dan Murphy, Egyptian government steps up attacks on VOTERS,The Christlan Science Monitor,٩ December٢٠٠٥: www.csmonitor.com

(٣٠)معلومات متاحة على الموقع:

http://www.ahrla.org/elmarsad_ar/٧٦th/awrak.htm

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) حسنين توفيق ابراهيم و حامد عبد الماجد قويسي،" الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر"، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٦)، السنة(٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ص٤٨-٥٤؛

Özlem Tur Kavlı,"Islamic Movements in the Middle East Egypt as a Case Study",Perceptions JORNAL OF Internatial Affairs,Vol.(VI),(Ankara,٢٠٠٢),P٣٢.

(٣٣) ابراهيم و قويسي،" المصدر السابق ،ص ص٤٨-٥٤.

(٣٤) يمكن الإطلاع على النسخة الكاملة للتقرير على موقع المنظمة المصرية: www.eohr.org

(٣٥) Murphy,Op.Cit.

(٣٦) الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للاخوان المسلمين:

http://www.nowabikhwan.com/

(٣٧) "محاولة لفهم الاخوان"، مقال متاح على الموقع:

fsid=٦٦٥&http://www.aeamisr.org/modules.php?name=News

(٣٨) محمد، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٣٩) محاولة لفهم الاخوان، المصدر السابق.

(٤٠) معلومات متاحة على الموقع: http://dedi.org.eg/index.php?id=١

(٤١) " دور القضاة في الاصلاح السياسي في مصر والعالم العربي"،معلومات مقال متاح على موقع المنظمة السورية لحقوق الانسان(سواسية):

http://www.hrinfo.net/syria/sohr/٢٠٠٦/pr٠٤١٨.shtml

(٤٢) تحدث في الندوة الدكتور رشدي سعيد، العالم المصري في مجال الجيولوجيا وعضو مجلس الشعب المصري السابق إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر، ، فقال: إنه لمس شعوراً عاماً في مصر بأن النظام يمر بأزمة حقيقية وأن انفراد الحزب الوطني الحاكم بالسلطة على مدى ربع القرن الأخير لم يحقق لمصر الرخاء حيث فشل النظام على كل المستويات، التحول نحو الديمقراطية، المصدر السابق.

(٤٣)" اصلاح النظام الانتخابي في مصر الضرورات والاليات"،مقال متاح على موقع المنظمة المصرية.

(٤٤)) من خلال الرياح التى تهب من الداخل أو تلك الآتية من الخارج بشأن الإصلاح، نجح في أن يصبح رقما في توازنات الداخل ومشكلة في حسابات بعض القوى الخارجية مع النظام المصري.ونال نور اهتماما

خاصا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذين ضغطا على النظام للإفراج عنه، واعتبر واحدا من رموز الإصلاح الجدد في مصر"؛ ايمن نور"، المعرفة ملفات خاصة، متاحة على موقع قناة الجزيرة.

(٤٥) الموقع الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي في مصر.

(٤٦) معلومات متاحة على الموقع: http://dedi.org.eg/index.php?id=١

(٤٧) عندما يتم التنازع على الرئاسة بين قياديين أو أكثر في الحزب ، جرى العرف على صدور بيان من اللجنة ينص على عدم الاعتداد بأي من المتنازعين على رئاسة الحزب، وتجميده لحين تراضي المتنازعين قضاء أو عرفا، مع ما يترتب على ذلك من غلق لجريدة الحزب؛ محمد جمال عرفة،" مصر و ١١ سبتمبر ركود سياسي ونشاط اسلامي"، اسلام اون لاين نت.:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/٢٠٠٢/٠٩/article

(٤٨) مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر، متاحة على الموقع: http://www.kefaya.org/publications.htm

(٤٩) الموقع الرسمي لحزب الوفد: http://www.alwafdparty.com

(٥٠) الاصلاح السياسى فى مصر بين الواقع، المصدر السابق.

(٥١) الموقع الرسمي لحزب العمل: /http://www.el٣amal.net/newsx

(٥٢) الاصلاح السياسي فى مصر بين الواقع المصدر السابق.

(٥٣) مستقبل الاصلاح السياسي في مصر، مقال متاح على الموقع:

http://moneep.katib.org/node/٢٧

(٥٤) صحيفة الحياة٢٢_٩_٢٠٠٤

(٥٥) مستقبل الإصلاح السياسى فى مصر"،مقال متاح على الموقع:

http://moneep.katib.org/node/٢٧

(٥٦) مثنى عبدالرزاق الدباغ ،" الاصلاح الديمقراطي في مصر"، نشرة متابعات اقليمية، العدد(٩) ،المجلد(٢) السنة(٢)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، اب/٢٠٠٥ ،ص ص٢١_٢٢.